

## سياسة توزيع الأرباح لشركة دانة غاز

### 1. معلومات أساسية

أعدت سياسة توزيع الأرباح لشركة دانة غاز ش.م.ع. ("السياسة") وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة ووفقاً للنظام الأساسي للشركة.

تود الشركة أن يكون لها سياسة واضحة لتوزيع أرباح الشركة على نحو يخدم مصالح كلاً من المساهمين والشركة ووفقاً لمتطلبات دليل حوكمة الشركات المرفق بقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم 3 لعام 2020.

### 2. بيان السياسة

تعتزم الشركة مواصلة سياستها في دفع أرباح سنوياً على المستوى المناسب.

يجوز لمجلس الإدارة أن يوصي بالأرباح السنوية فقط عند الانتهاء من إصدار البيانات المالية المدققة.

وتدفع توزيعات الأرباح للمساهمين بالدرهم الإماراتي ووفقاً للنظام الأساسي للشركة وللقانون الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 2 لعام 2015 بصيغته المعدلة والخاص بالشركات التجارية ووفقاً للوائح والقرارات والتعاميم الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع في هذا الشأن.

يمكن للشركة توزيع أرباح سنوية بناءً على توصية مجلس الإدارة وبعد موافقة الجمعية العمومية على النحو الواجب. كما يجوز لمجلس الإدارة إقرار توزيع أرباح مرحلية على أساس نصف أو ربع سنوي إذا ما خولته الجمعية العمومية للقيام بذلك.

### 3. عوامل توزيع الأرباح

يُخول مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح السنوية بعد مراعاة العوامل التالية:

- 1- أداء الشركة؛
- 2- الظروف الاقتصادية والسوقية الكلية في مناطق عمليات الشركة وعالمياً؛
- 3- الإتجاه السائد في الصناعة والقطاع بصفة عامة فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح؛
- 4- مركز التدفقات النقدية في الشركة؛
- 5- الفرص الإستثمارية؛
- 6- الإستثمارات الرأسمالية؛
- 7- مستوى الدين وتأثيره على التصنيف الإئتماني للشركة؛ و
- 8- العامل/ العوامل الأخرى التي قد يعتبرها مجلس الإدارة ضرورية لإتخاذ القرار.

#### **4. تاريخ النفاذ**

يبدأ نفاذ هذه السياسة من 1 مايو 2021 وتُطبق على كافة الأرباح المعلنة في تاريخ النفاذ أو بعده. وستسري هذه السياسة على الأعوام المالية 2021 و 2022 و 2023 أو على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العمومية.

#### **5. الإفصاحات**

تنشر السياسة على الموقع الإلكتروني للشركة.

#### **6. التعديلات**

يجب مراجعة السياسة من وقت لآخر في ضوء أي تغيير/تغييرات تنظيمية و/أو تعديل/تعديلات تتطلب تعديل السياسة أو خلاف ذلك مما قد يعتبر ضرورياً. ويجب موافقة الجمعية العمومية للشركة على أي تغيير بهذه السياسة.